مجلة جامعة الملك سعود، م ٧، الآداب (١)، ص ص ٣٩-٧١ (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

الإعراب في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري: دراسة وصفية

علي محمد المدني

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية،

كلية الآداب، جامعة البحرين، دولة البحرين

(ورد بتاريخ ١٤١٣/١١/١٠هـ، وقبل للنشر بتاريخ ١٤١٤/١١/٩هـ)

ملخص البحث. تتجلى أهمية إعراب النصوص في جانبين:

الأول: الإبانة عن المعاني، فهو بذلك يخدم علم الدلالة مباشرة. وبتتبع شرح ابن الأنباري يتبين أنه كثيرا ما يخفى المعنى، ولا يظهر إلا بالإعراب، ومن هنا كان الإعراب جل مادة شرحه، والأساس الذي يعتمده في بيان المعاني الخافية. وهذه الدراسة توضح أهمية الإعراب في بيان المعاني.

والثاني: هو التطبيق الموسع على قواعد العربية نحوا وصرفا، مما يهيىء للدارسين مزيدا من شواهد الاحتجاج، وبخاصة عندما يكون هذا التطبيق قائما على الشعر الجاهلي. وهذا البحث يكشف عن هذه الحقيقة من واقع شرح ابن الأنباري.

يجمع النقاد على أن المعلقات هي أرقى وأقدم صور البيان العربي شعرا. وهي مجموعة قصائد مختارة من عيون الشعر لفحول شعراء العصر الجاهلي. ولا يعنينا في هذه الدراسة تتبع سبب إطلاق تسمية المعلقات على تلك القصائد، كما لا يعنينا — هنا — صحة هذه التسمية أو بطلانها،[1] وسواء ثبت تفسير هذه التسمية على النحو الذي خاض فيه

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في: بدوي طبانة، *معلقات العرب* (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٤م)، ص ص١٩-٢٠.

الدارسون أم لم يثبت، فالواقع الذي لا خلاف فيه أن اللفظ جرى على ألسنة الناس حتى أضحى علمًا معروفًا، ومصطلحًا شائعًا على تلك المجموعة الشعرية المنتقاة.

أهمية المعلقات في الدرس اللغوي

ما من شك أن المعلقات قمة ما انتهى إليه الشعر العربي القديم، وهذا ما جعلها موضع اهتمام الأدباء والعلماء والدارسين من أهل العربية لغة ونحوا وصرفا وبلاغة ونقدا، متخذين من نصوصها شواهد عديدة، وصورا كثيرة لقياس اللغة الفصيحة، ومعتمدين على كثير من أساليبها البلاغية والشعرية في نظم قصائدهم.

ووجد أهل اللغة في أبيات المعلقات معينًا لغويًّا نقيًّا يعتمدون عليه في تفسير الألفاظ، وبيان معاني التراكيب. ورأى فيها أهل البلاغة نموذجا رفيعا للتمثيل لمختلف القضايا البلاغية في المعاني والبيان والبديع.

واحتج المفسرون بأبيات كثيرة من المعلقات على غريب القرآن الكريم لشرح آياته ابتداءً من عصر الصحابة — فيما عرف بمسائل نافع بن الأزرق — لابن عباس رضي الله عنه، وكذا رجع أهل الحديث بكثرة إلى المعلقات في تفسير ماقابلهم من مشكل حديث رسول الله ﷺ. ومازالت المعلقات موضع اهتمام الدارسين وطلاب العربية، يعكفون على حفظها لتقوِّي عندهم الملكة الشعرية والذخيرة اللغوية، ويقيمون عليها دراساتهم تارة، ويرجعون إليها مصدرًا لأبحاثهم تارة أخرى.

ومن كل هذا نتبين أهمية المعلقات، وأثرها في علوم العربية والتراث الإسلامي. ولا نريد في هذه الدراسة تتبع هذا الأثر في العربية كلها، وإنما نجتزىء منه ما له مسيس مباشر بقواعدها نحوًا وصرفًا، كي يكون تمهيدًا لدراسة الإعراب في شروح المعلقات باعتباره تطبيقا واسعًا لقواعد العربية، وهذا هو أحد الأهداف من الاعتماد على الإعراب في بيان المعاني، فإعراب النص ليس إلا بيانا تطبيقيا لما يتضمنه من قواعد نحوية وصرفية. ولا ريب أن ما تضمنه الشعر الجاهلي من القواعد لدليل وحجة على صحة تلك القواعد بما لا يدع مجالا للشك. وهذا يعني أن الإعراب في شروح المعلقات باب معتمد، ومصدر موثق لاستخلاص قواعد العربية، وسبيل ميسر لطرح شواهد جديدة، وإضافة العديد من الأمثلة والأدلة الصحيحة بما يدعم الاحتجاج ويوسِّعُ بابه، فيخرجه من ضيق النظرية ومحدودية

الأمثلة إلى سعة التطبيق. ولاريب أن الإعراب هو الحارس الأمين الذي يرعى العربية، ويحفظها من الخطأ، ويجنبها الغموض والإبهام، ولولا الإعراب لانعدم الحبل الذي يربط الكلام بعضه ببعض.

وما أشد حاجتنا إلى الدراسات التطبيقية في النحو العربي؛ إذ سار التأليف النحوي في غالبه منذ بدايته إلى اليوم على النهج النظري الذي وضعه شيخ النحاة سيبويه، الذي اعتمد على عرض قواعد العربية، ثم الاستشهاد أو الاحتجاج لها ببعض الأمثلة اليسيرة التي قد تنحصر في مثال واحد أحيانا، ثم يتكرر هذا المثال وغيره في كتب المتأخرين. وأما المؤلفات التطبيقية في النحو فلا نكاد نجدها إلا في كتب إعراب الحديث النبوي وهي نادرة في عددها، إذ لا يتجاوز المعروف منها أربعة كتب: هي *إعراب الحديث النبوي* للعكبري، *وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، لابن مالك، *والعدة في إعراب العمدة* لابن فرحون اليعمري، *وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد*، للسيوطي.[٢] هذا ونجد بعض الأعاريب مبثوثة في شروح الصحاح من كتب السنة، ولكنها تتوقف غالبا على مشكل الإعراب من ألفاظ الحديث الشريف.

شروح المعلقات

ونود هنا أن نضيف نوعًا آخر من التأليف، نلمس فيه العناية بالتطبيق النحوي، ذلكم هو شروح الشعر العربي القديم، وأصول هذه الشروح تعتمد على المنتقيات الشعرية كما يظهر ذلك في شرح المعلقات وغيرها من المختارات الشعرية، *كالمفضليات* و *الأصمعيات* و أشعار *الحماسة*، وقد تعتمد على الدواوين الشعرية كما في شرح *ديوان* زهير لأبي العباس ثعلب،[٣] و شرح *ديوان عروة بن الورد* لابن السكيت،[٤] و شرح *ديوان علقمة الفحل*

---

(٢) للتعريف بالكتب الأربعة انظر: Ali al-Madani, "Ibn Farhun's Methods of Grammatical Analysis in His Work *Al-'Uddah fi I'rāb al-'Umdah* with a Critical Edition of Part I of the Books," unpublished Ph.D. thesis, University of Leeds, 1987, pp. 150ff.

(٣) نشرته دار الكتب المصرية بالقاهرة عام ١٩٤٤م.

(٤) نشرته خزانة الكتب العربية بالجزائر عام ١٩٢٦م.

شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري

كان أبوبكر بن الأنباري[١٦] (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) إخباريًا ابن إخباري، وراوية ابن راوية، ولغـويا ابن لغـوي، ونحـويا ابن نحوي، وأديبا ابن أديب، اجتمعت فيه هذه الخصال كلها، فانعكس أثرها في شرحه، فأثراه بالأخبار واللغة والنحو والأدب، ولذلك نجـد أن منهجـه يعتمـد على التعريف بكل شاعر قبل دراسة قصيدته، معتمدًا في هذا التعريف على ما جمعه من الأخبار المتفرقة عن الشاعر وقبيلته، كما يقف على المناسبة التي قيلت فيهـا القصيدة، ومـا ورد فيها من إشارات ووقفات تاريخية، قد يطيل فيها أحيانا باعتبارها مفتاحا لفهم محتواها. ثم ينهي هذه المناسبة بعرض الأبيات ليشرحها بيتًا بيتًا، معتنيا بتفسـير المعنى العـام لكـل بيت، وواقفًـا على غريب الألفـاظ بوجه خاص، مع الاحتجـاج لها وللمسائل اللغوية والنحوية بالشواهد المختلفة، راجعًا إلى أقوال الأئمة، ينقلها بأمانة مضيفا إليها تحليلاته وأقواله في كثير من الأحيان. والرواية عنده من أهم أسس الشرح وذلك اهتمام نابع من نزعته الكوفية، فهو يذكر الروايات المختلفة المسموعة في كل بيت، سواء من أبيات القصيدة أو من الشواهد الشعرية التي يحتج بها خلال شرحه.[١٧]

وأما الإعراب فهو عنده بمثابة العمود الأساس الذي يستند إليه الشرح، ومنه ينطلق إلى بسط قواعد العربية، وعرض المعاني المختلفة تبعا لاختلاف الأوجه الإعرابية التي يحللها وجهًـا وجهًا. ولنتحقق من مبلغ اهتمامه بالإعراب من واقع شرحه، فنقف على تفاصيل

---

(١٦) انظر ترجمته في المصادر التالية: أبوبكر الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق محمد أبي الفضـل إبراهيم (القاهرة: محمد سامي أمين الخانجي، ١٩٥٤م)، ص١٧١؛ وشمس الدين الذهبي، *العبر في خبر من غبر*، تحقيق فؤاد سيد (الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٦١م)، جـ٢، ص٢١٤؛ وياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، تحقيق د. س. مرجليوث (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥م)، جـ٧، ص٢٧٣؛ وابن النديم، *الفهرست*، تحقيق رضا تجدد (طهران: مكتبة الأسدي، ١٩٧١م)، ص ص٨١-٨٢؛ وعبدالرحمن الأنباري، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٧م)، ص٣٦٤ وغيرها.

(١٧) المدني، «أبوبكر بن الأنباري،» ص٤١١ ومابعدها.

ذلك، من خلال عرض طائفة مختارة من موضوعات مختلفة من الكتاب ممثلة في النصوص التالية:

١ ـ النص الأول شرح قول طرفة:[١٨]

لِخَولَـةَ أَطْـلالٌ بِبُرْقَـةِ ثَهْـمَـدِ تَلوحُ كبـاقِي الوَشْم في ظاهرِ اليدِ

هذا البيت يكشف عدة جوانب — مما أشرنـا إليه آنفا — من منهج أبي بكر بـن الأنباري في شرحه، وهو أول بيت من قصيدة طرفة بن العبد. وبالرجوع إلى الشرح نرى أن الشارح قدم للقصيدة تعريفا بالشاعر وأخباره وأخبار قبيلته بشيء من التفصيل. ثم بدأ الشرح بتعـريف موجـز بخـولـة، أعقبه تفسير بعض المفردات، والاستشهاد على تفسيره بشاهدين. ثم نقل رواية أخرى مشهورة لعجز البيت، وعني بهذه الرواية، وعدها مادة يثرى بها الشرح، بل استطرد من ذكرها إلى بعض الشروح اللغوية التي دعمها بشاهد، جره إلى ذكر حكم فقهي، واستشهد لهذا الحكم بحديث تولى شرحه، وآخر علق عليه بإيجاز. ثم جاء بشاهدين على غريب ماجاء في الرواية الثانية، وشرح بعض الغريب الذي ورد في أحد الشاهدين. وفي نهاية شرحه البيت تفرغ لدراسة الأوجه الإعرابية المحتملة، ومايتفرع منها من اختلاف في المعاني، وهي عنده أربعة أوجه، نخرج من معرفتها بفائدة جليلة، هي أثر تحديد متعلق حرف الجر في فهم المعنى، فإذا تعلقت الباء من قوله (ببرقة) والكاف من قوله (كباقي) بالفعل (تلوح)، فالمعنى أن الأطلال تلوح ببرقة كما يلوح باقي الوشم في ظاهر اليد. وهذا هو تفسير المعنى على الوجه الأول مما ذكره الأنباري.

وفي الوجه الثاني تتعلق الباء بمحذوف صفة لأطلال، والتقدير أطلال كائنة ببرقة، والمعنى عنـدئـذ ينصرف إلى الموقع المكاني للأطلال، وليس إلى فعلها وهو (تلوح). وأما الكاف فإنها تبقى متعلقة بالفعل (تلوح)، كما تقدم في الوجه الأول.

ويتعلق ابن الأنباري بقاعدة كوفية ليضيف وجها ثالثا وهو جواز رفع المبتدأ بالضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبرا، وهو مذهب كوفي معروف اعتمد عليه ابن الأنباري في مواضع كثيرة من شرحه.[١٩]

---

(١٨) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٣٢-١٣٤.

(١٩) انظر: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، مثلا: ص ص٨ و٨٧ و١٧٤ و٢٨٤ و٤٠٩ و٥٦٦ وغيرها.

والوجه الرابع يعتمد على تقدير المعنى على النحو التالي: أطلال تلوح ببرقة ثهمد مثل باقي الوشم لخولة، أي أن (الأطلال) مبتدأ، و(كباقي الوشم) متعلق بمحذوف خبر. ويرى ابن الأنباري في هذا الوجه أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، وهو مذهب كوفي معروف أيضا.

ويتضح من هذا التحليل أنه لايمكن فهم مراد الشاعر مالم يتم فهم إعراب البيت.

٢ ـ النص الثاني في شرح قول الحارث بن حلزة اليشكري:

وَأَتَانَا عن الأَرَاقِمِ أَنْبا ءٌ وَخَطْبٌ نُعْنَى به ونُسَاءُ[٢٠]

يستهل ابن الأنباري شرحه هذا البيت بتفسير الغريب، ذاكرًا فيه معنى اللفظ حسب وروده في السياق، مضيفا إليه بعض المعاني الأخرى مما ليس له صلة بالسياق. وقد فسر هنا خمسة ألفاظ، واستشهد لها بآيتين وبيت من الشعر. ومما قررناه سابقا — في منهج ابن الأنباري — اهتمامه بأخبار العرب وأيامهم وأنسابهم، ونلاحظ إشارة تاريخية إلى شيء من ذلك عند وقوفه على لفظ «الأراقم.» ثم ينتهي إلى الإعراب، وقد خصص له نصيبا وافرا، يكاد يساوي نصف مجموع ما أورده من الشرح والتعليق. وحظ الإعراب والمناقشات النحوية في شرحه يكاد يكون بهذا المقدار في معظم المواضع، فإذا استبعدنا المادة التاريخية من شرحه، فإن مادة الإعراب عنده تكاد تبلغ نصف مجموع مادة الكتاب، أو أقل من النصف بقليل. وإن في ذلك لدليلاً قاطعا على عظم اهتمام ابن الأنباري بالإعراب.

وقد أعرب في هذا البيت أربعة ألفاظ هي: (أنباء) التي جعلها مرتفعة بأتانا، ولم ينص على أنها فاعل مكتفيا بالإشارة إلى أنها مرفوعة، وأن عاملها هو أتانا، وموجها اهتمامه بعد ذلك إلى جواز تأنيث هذا العامل، معللا له بالفصل بينه وبين الفاعل بالجار والمجرور، معتبرا الفاصل كالعوض من تاء التأنيث، ومضيفا إلى ذلك علة أخرى لطيفة، وهي أن (الأنباء) جمع لمذكر فبني الجمع على الواحد وهو نبأ. و(خطب) معطوف على الأنباء، ويستخدم له ابن الأنباري المصطلح الكوفي وهو النسق.

---

(٢٠) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٤٤٥-٤٤٦.

وجملة (نعني) عنـده صلة (خـطب)، ويقصـد بها صفـة له، لأن الصفـة صلة للموصوف. والهاء تعود عليه. وجملة (نساء) عنده في محل رفع نسق على جملة (نعني).

ولقد تبين لنا في النصين السابقين بعض ماذكرناه آنفا من جوانب منهج ابن الأنباري في شرحه، واتضح مقدار اهتمامه بالإعراب، وأهميته في الشرح، ونمضي في الاستشهاد على هذا الاهتمام مكتفين بالوقوف على ما يتعلق بالإعراب في شرحه دون التعليق على الشرح الكامل للبيت، فمن ذلك نقتبس على سبيل المثال النصوص التالية:

٣ ـ النص الثالث في شرح قول لبيد بن ربيعة العامري:[٢١]

حَتَّى إذا يَئِس الـرُّمَـاةُ وأرْسَلُوا غُضْفـاً دَواجِنَ قَافِـلاً أعْصَـامُهـا

اهتـمام ابن الأنبـاري بالإعـراب في شرحـه هذا البيت منصرف إلى مسألة نحوية واحدة، وهي بيان جواب الشرط في البيت، وهو مما قد يشكل على الدارس، فقرر أولا أن الواو في قوله «وأرسلوا» زائدة، واستشهد على زيادتها في جواب الشرط بآية من كتاب الله. ثم ذكر رأيا آخر وهو اعتبار الواو حرف عطف، والفعل بعده معطوف على (يئس) قبله.

والقـول بزيادة الواو هنا رأي كوفي يتبناه ابن الأنباري، ويقدمه على القول الثاني المخالف مذهبه، وهو قول البصريين الذين يرون أن ذلك خطأ، لأن الواو عندهم تفيد معنى وهو العطف، ولذلك فالجواب عندهم محذوف — كما جاء في القول الثاني — ويرون أن حذف الجواب بليغ في كلام العرب.[٢٢]

ولا بد هنا من معرفة الإعراب لئلا يخفى المعنى على القارىء والسامع، وبمعرفة أحد الوجهين اللذين ذكرهما ابن الأنباري يتضح المعنى تماما.

ونلاحظ الشارح هنا — في نهاية الإعراب — يعنى بقضية صرفية وهي جمع وإفراد لفظ (الأعصام)، وما ورد فيه من خلاف، وهذا النوع من الاهتمام بمسائل الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وما شاكلها من القضايا الصرفية كثير في الكتاب، ولكنه يعرض

---

(٢١) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٥٥٦ـ٥٦٨.

(٢٢) أبو جعفر النحاس، *إعراب القرآن*، تحقيق زهير زاهد (بغداد: ديوان الأوقاف، ١٩٧٧م)، جـ٤، ص٢٢.

عادة أثناء شرح المعاني العامة، وغريب الألفاظ، وقلما تعرض هذه المسائل أثناء تناوله الإعراب في نهاية شرح كل بيت.(٢٣)

٤ ـ النص الرابع في شرح قول امرىء القيس:(٢٤)

أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

لا نجد في بيت امرىء القيس غريبا يحتاج إلى تفسير، ولذلك فقد اقتصر ابن الأنباري في شرحه إياه على الإعراب، ليوضح بناء البيت من حيث التركيب النحوي، فبين حقيقة الاستفهام في قوله: (أغرك)، وهي التقرير، واستشهد لبيانه بشاهد. كما وقف على (مهما) الشرطية، وكشف عن أصلها مستندا في ذلك على قول الفراء، وقرر أنها اسم وأن (مهمن) مثلها، واحتج لكل منهما بشاهد يوضح استعمالهما اسمي شرط جازمين. وقد بلغ من اهتمامه بالإعراب أن وقف على إعراب بعض ألفاظ الشاهدين اللذين ساقهما للاحتجاج، هذا إلى جانب ما أعربه من ألفاظ بيت امرىء القيس وهو الأصل الذي يقوم عليه الشرح.

٥ ـ النص الخامس في شرح قول عنترة:(٢٥)

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

فصل أبوبكر في شرح هذا البيت القول في معنى (ويك) وتأصيلها، ثم تناول إعراب اللفظين (قيل) و (أبرأ) بإيجاز فقال: «(القيل) يرتفع بشفى، و (أبرأ) نسق على (شفى).» ثم وقف على وجهي الإعراب في (عنتر) وهما الترخيم والنداء، وأنهى شرحه بذكر إعراب (أقدم) مستشهدا لإعرابه بشاهد من المعلقات فقال: «وموضع (أقدم) جزم على الأمر، والياء صلة لكسر الميم، كما قال امرؤ القيس:

أَلَا أَيُّها الليلُ الطويلُ أَلَا انْجَلِي.»

---

(٢٣) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، انظر مثلا: ص ص٣١، ٣٥٤، ٣٦٦ من شرحه.

(٢٤) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٤٥.

(٢٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٣٥٩ـ٣٦٠.

٦ ـ النص السادس: في شرح قول الحارث بن حلزة اليشكري: (٢٦)

يَخْلِطُونَ البَرِيءَ مِنَّا بِذَى الذَّنْـ ـبِ وَلَا يَنْفَعُ الخَلِيَّ الخَلَاءُ

فصل الشارح هنا في عرض المعاني، واستطرد منها إلى مسألة صرفية. ثم تناول إعراب (يخلطون)، فذكر أن عامل الرفع فيه هو ياء المضارعة في أوله، متابعا في ذلك مذهب إمامه الكوفي الكسائي، مخالفا سائر الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، يعني القول في رافع الفعل المضارع، فالمعروف أن الكوفيين — إلا الكسائي — يرون أن رافعه هو تجرده من العوامل الناصبة والجازمة، ويرى الكسائي أنه يرتفع بحروف المضارعة الزائدة في أوله، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم. (٢٧) هذا وقد وقف ابن الأنباري على محل جملة (يخلطون) من الإعراب فقال: إنه نصب على الحال. ثم أعرب كلا من لفظ (البريء) و (الخلاء) و (الخلى) متعرضا إلى مايرى فيها من أمور صرفية.

٧ ـ النص السابع في شرح قول الحارث بن حلزة: (٢٨)

مَلِكٌ أَضْلَعُ البَرِيَّةِ لا يُو جَدُ فِيهَا لِمَا لَدَيهِ كِفَاءُ

فَسَّر ابن الأنباري في هذا البيت أولا معناه العام على نحو ما جرت به طريقته العامة في الشرح، ثم مر مرورا على إعراب ألفاظ جلية الإعراب، معتنيا بذكر متعلقات حروف الجر في البيت، فبين أن (في) متعلق بيوجد وكذلك اللام في قوله (لما)، وأما (لديه) فمتعلق بها، فهو هنا يعنى بمتعلق حرف الجر في كل من (في) واللام و (لدى)، من غير أن ينص على إعراب الحروف نفسها، وذلك لأن متعلق الحرف هو الذي يوضح معنى النص، وقد عبر ابن الأنباري عن المتعلق بلفظ (الصلة) فقال: «و(في) صلة (يوجد)، وكذلك في اللام، و (لديه) صلة (ما).» ثم بين أن الضمير في (لديه) يعود على (ما). وهذا البيان مما يخدم المعنى، وهو هدف مقصود من الإعراب عند ابن الأنباري. كما أعرب في هذا النص لفظ (الكفاء) نائب فاعل، مبينا عامله وهو (يوجد).

---

(٢٦) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٤٤٨-٤٤٩.

(٢٧) أبوالبركات الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١م)، ص٥٥٠ ومابعدها.

(٢٨) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٤٧٦-٤٧٧.

٨ ـ النص الثامن: في شرح قول زهير بن أبي سلمى: (٢٩)

فَلَمَّا عَرَفْتُ الـدَّارَ قُلتُ لِرَبْعِهـا أَلَا أَنْعِمْ صَباحًا أَيُّها الرَّبْعُ واسْلَم

لم يتناول المؤلف هنا من الغريب غير لفظ (الربع)، فذكر معناه وما فيه من الجموع وساق لذلك شاهدا، ثم تجاوزه إلى تعبير التحية المشهور (أنعم صباحا)، ففسر معناه وخرج منه إلى ذكر بعض الأفعال المضارعة التي لا ماضي لها، وكذا الماضي الذي لا مضارع له. كما وقف على أفعال شاذة من باب (فرح) تكون في المضارع مكسورة العين خلافا للقياس، وهو فتح العين. ثم ذكر إعراب ثلاثة ألفاظ في البيت وهي (ألا) و(انعم) و(صباحا).

٩ ـ النص التاسع في شرح قول لبيد: (٣٠)

يَعْلُو بها حَدَبَ الإكَامِ مُسَحَّجاً قَدْ رَابَـهُ عِصْـيانُها وَوِحَـامُـهـا

أورد أبوبكر في شرح هذا البيت رواية أخرى فيه برفع (مسحج) على أنه فاعل يعلو وأما (مسحجاً) بالنصب فهي عنده على الحال من ضمير (يعلو). هذا كل ما يتعلق بالنحو والصرف والإعراب في شرح هذا البيت.

١٠ـ النص العاشر في شرح قول طرفة: (٣١)

صُهَّـابِيَّةُ العُثْنُـونِ مُوْجِـدةُ القَـرَا بَعِيدَةُ وَخْـدِ الـرِّجْـلِ مَوَّارَةُ اليَدِ

وفي هذا البيت أيضا نجد الاختصار الشديد في الإعراب، حيث اكتفى فيه الشارح بقوله: «و(الصهابية) ترتفع بإضمار هي، و(الموجودة) نعتها، وكذلك (البعيدة) و(الموارة)، ويجوز نصبهن على المدح.»

تلك نصوص كافية لإلقاء الضوء على اهتمام ابن الأنباري بالإعراب، وبدراستها يتبين لنا مايأتي:

---

(٢٩) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٢٤٣ـ٢٤٤.

(٣٠) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٥٤٢ـ٥٤٣.

(٣١) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٦٦ـ١٦٧.

الإعراب عنده أساس في الشرح، لا يكاد يتخلى عن الاعتماد عليه في بيان معاني الأبيات التي يشرحها، وهذا واضح في كتابه كله من أوله إلى آخره، وفي النصوص المقتبسة آنفًا دليل قاطع على ما ذهبنا إليه.

ولكن الحيز الذي يشغله الإعراب في شرحه متفاوت طولاً وقصرًا، فهو أحيانا يفصل في إعراب لفظ أو أكثر تفصيلا يقوده إلى عرض مسألة نحوية كاملة، وهذا واضح في النص الثالث الذي تضمن المسألة الخلافية في دخول الواو زائدة في جواب الشرط، وفي النص الرابع الذي تناول فيه أصل «مهما.» وفي النص الخامس فصل ابن الأنباري الكلام على لفظ «ويك.» [٣٢] وعلى هذا النحو من الخروج من الإعراب إلى المسائل النحوية يمضي ابن الأنباري إلى القضايا الصرفية، فيقف على مايعن له منها أثناء الإعراب، فهو مثلا يعنى في النصين الأول والثالث بصيغ الجمع والإفراد في بعض الألفاظ، كما يتتبع أصول الوزن والهمزة والتسهيل في ألفاظ أخرى في النصوص الأول والسادس والسابع. وفي مواضع أخرى من الكتاب نجده يقف على أصل «حيث»[٣٣] وأصل «أحد»[٣٤] وأصل «التراث»[٣٥] وغير ذلك من القضايا الصرفية.[٣٦]

وقد تفرض الحاجة عليه الاختصار في الإعراب كما يظهر في النصين التاسع والعاشر، وفي مواضع كثيرة من الكتاب، حيث يكتفي بذكر موقع الكلمة من الإعراب دون أن ينطلق إلى تفاصيل نحوية.[٣٧] وحيثما يختصر الإعراب يتسع عنده المقام غالبا لشرح اللغة والمعنى

---

(٣٢) انظر أمثلة أخرى على التوسع في المسائل النحوية في ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٦، ٢٢، ٣٢، ٣٥٢، ٢٥٣ وغيرها.

(٣٣) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٧٧.

(٣٤) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٢٦.

(٣٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٤٠٦.

(٣٦) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٦٨، ١٩٥، ٣٩٩، ٤٣٤ وغيرها.

(٣٧) انظر لمزيد من الأمثلة على الإعراب المختصر: ابن الأنباري، ص ص١٣٩، ١٧٨، ٢٠٠، ٣٠٣، ٣٩٤، ٥٢٩، ٥٧٣، ٥٩٣ وغيرها.

في البيت، والأمثلة على هذا كثيرة في الكتاب.[٣٨] بل قد يخلو شرحه من الوقوف على الإعراب تماما وذلك نادر، ومنه ما نلاحظه عند تناوله بيت لبيد بن ربيعة:

فَاقْنَعْ بِمَا قَسَمُ المَلِيكُ فَإِنَّما قَسَمَ الخَلائِقَ بَيْنَنَا عَلاَّمُهَا

حيث بدأ شرحه بذكر رواية أخرى للبيت، ثم فسر بعض الألفاظ، ثم وقف على لفتة صرفية في كلمة (معايش)، وقرر «أنها لاتهمز لأن الياء عين الفعل، وزنها (مفاعل)، وإنما تهمز من هذا ما كان الياء فيه زائدة، كقولهم فعيلة وفعائل،[٣٩] وربما همزت معائش وشبهت بفعائل.»[٤٠]

وكذلك أحجم عن الوقوف على الإعراب في شرح بيت طرفة التالي:

وُقُوفًا بِها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُون: لا تَهْلك أسىً وَتَجَلَّدِ

حيث اكتفى في شرحه بالوقوف على الجموع المسموعة في لفظ صاحب، ثم انتقل إلى شرح معاني ألفاظ البيت.[٤١]

ويعنى ابن الأنباري كثيرا بذكر العوامل الإعرابية، وهي ركن من أركان الإعراب، ذلك لأن العامل هو السبب المؤثر في الإعراب، وعليه تتوقف معرفة وظيفة كل كلمة في الجملة، وصلتها بما قبلها ومابعدها، ويترتب على ذلك فهم معنى الكلام، وبخاصة في الجمل المعقدة التي تكون الروابط بين وحداتها غير جلية، ولذلك فابن الأنباري لايكاد يتخلى عن بيان العامل الإعرابي، وهو عنده بيان مختصر يكتفي فيه بمجرد ذكر العامل على نحو قوله في النص الأول: «و(الأطلال) يرتفع باللام،» وقوله في النص الثاني: «و(الأنباء) ترتفع بأتانا،» وقوله في النص السادس: «و(البرىء) منصوب بيخلطون والباء صلة (يخلطون) أيضا وهي نصب به، و(الخلاء) رفع بينفع، و(الخلى) نصب به.» وهو يرى أن العامل في رفع الأفعال المضارعة هو حروف المضارعة — كما سبق — ولذلك نجده في النص

---

(٣٨) انظر مثلا: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٨٧، ٤١٦، ٥٢٦، ٥٥٠ وغيرها.

(٣٩) كذا ولعلها فضيلة وفضائل، ومثلها في الموضع الثاني.

(٤٠) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٥٩٥.

(٤١) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص١٣٥.

الأول يقول: «إلا أن (تلوح) يرتفع بالتاء،» وفي النص السادس يقرر أن الفعل المضارع (يخلطون)» موضعه رفع في اللفظ بالياء،» وهكذا في مواضع أخرى من الكتاب.(٤٢)

وعلى الرغم من هذه العناية البالغة بذكر العامل الإعرابي فابن الأنباري كثيرا ما يغفل ذكر هذا العامل الذي به يتعين إعراب الكلمة في الجملة، مكتفيا بالإشارة إلى أنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، وهذا ظاهر في الأمثلة التي سيقت آنفًا، ولكن ليست هذه طريقته دائما فهو كثيرا ما يجمع بين الإشارة إلى الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، وبين النص على الوظيفة الإعرابية أو الموقع الإعرابي، وتأمله مثلا في النص السابع قائلا: «(والكفاء) رفع بيوجد وهو اسم مالم يسم فاعله،» فهو هنا يقرر أولا أن اللفظ مرفوع مبينا العامل في رفعه، ثم يذكر موقعه الإعرابي، وفي النص التاسع نراه يورد لفظ (مسحج) بروايتيه النصب والرفع ثم يقول: «فمن نصبه نصبه على الحال مما في (يعلو)، ومن رفعه رفعه بيعلو.» ويمضي على هذا النحو من بيان حكم اللفظ رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما، ثم عامله وموقعه الإعرابي.(٤٣)

ومن أركان الإعراب التي تدرس للناشئة معرفة الرمز الإعرابي للكلمة، وهو العلامة الإعرابية التي تمثل الأحكام الأربعة وهي الرفع والنصب والجر والجزم. ومعرفة علامة الإعراب في الكلمة أمر مهم في تعليم الناشئة، فهل يعنى ابن الأنباري بإيضاحها؟ الظاهر أنه لا يقصد الناشئة بشرحه هذا، ولذلك فهو لا ينشغل كثيرا ببيان العلامة الإعرابية، كما تبين لنا من النصوص المقتبسة سابقا لبيان عنايته بالعامل الإعرابي، وكما يتبين من مجرد الاطلاع في الكتاب، ولكن ليس هذا رأيه دائما، فقد ينص على العلامة الإعرابية أحيانا، ففي النص الرابع يقول: «و (تأمري) موضعها جزم بمهما، علامة الجزم فيه سقوط النون،» وفي النص الثامن يذكر أن «علامة الجزم في (عم) سكون الميم،» وكذلك ينص على علامة الإعراب في مواضع أخرى من الكتاب، إذا أحصيناها وجدنا أنها إما من الألفاظ التي تعرب

---

(٤٢) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢١٨.

(٤٣) انظر أمثلة أخرى على ذلك: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٧٠، ١٤٦، ٢٨٦، ٣٥٨، ٤٤٤، ٥٩١ وغيرها.

بالعلامات الفرعية أو أنها مما يشكل، ولا يخفى السببان في المثالين السابقين، ولنتبينهما بمزيد أمثلة من واقع الكتاب: يقول في إعراب (لم تكلم) من قول زهير في مطلع قصيدته:

أَمِـنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْـنَـةٌ لَمْ تَكَـلَّمِ بِحَـوْمَـانَـةِ الـدُّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ

و (لم تكلم) صلة الـدمنـة[٤٤]... وكسرت الميم لأن الجـزم إذا حرك حرك إلى الخفض، واحتيج إلى كسرها إصلاحا للقافية، وجعلت الياء صلة لكسرة الميم.»[٤٥] فهو هنا يعلل للتغيير الطارىء على علامة الإعراب وقد يكون ذلك مشكلاً. وكذلك نراه في إعراب قول زهير:

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَـاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعـاً وإلاّ يُبْـدَ بِالـظُّلْمِ يَظْلِمِ

يقول: «و (يبد) جزم بإلاّ، علامة الجزم فيه سقوط الألف. يقال بدأت بالشيء بتحقيق الهمزة، وبدأت بالأمر على تليين الهمز، وبديت على الانتقال من الهمزة إلى التشبيه بقضيت ورميت فمن قال: بدأت قال: لم أبدأ، ومن قال: بدأت قال: لم أَبْدَ ومن قال: بديت قال: لم أَبْدِ.[٤٦] ومما نص في إعرابه على العلامة لفظ (تظن) من قول عنترة:

وَلَـقَـدْ نَزَلْـتِ فَلا تَظُنِّي غَيرَهُ مِنِّـي بِمَـنْـزِلَـةِ الْمُـحَبِّ الْمُكْـرَمِ

قال ابن الأنباري: «و(تظني) مجزوم بلا على النهي، علامة الجزم فيه سقوط النون.» وواضح أن (تظنّي) مما يظهر عليه علامة الإعراب الفرعية فهو فعل من الأفعال الخمسة، كما أن الإشكال باد في كسر الميم من «تكلم» في بيت زهير السابق. وفي مثل هذه الحالات من احتمال وقوع الإشكال في علامة الإعراب، أو في حالات الإعراب بالعلامات الفرعية، يتعمد ابن الأنباري بيان العلامة مفسرا علتها الإعرابية حيثما تدعو الحاجة.[٤٧]

ومن أهم الأمور التي يقوم عليها الإعراب تحديد متعلق كل من حرف الجر والظرف، ولا بد لكل منهما من متعلق يتعلق به، لأن الجار يوصل معنى الفعل إلى الاسم، والظرف

---

(٤٤) أي صفتها.

(٤٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٣٨.

(٤٦) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٧٩.

(٤٧) انظر أمثلة أخرى على بيانه علامة الإعراب: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٩٩، ٥٣١ وغيرها.

لا بد له من شيء يقع فيه، فالموصل معناه إلى الاسم والواقع في الظرف هو الذي يتعلق به العامل. ويصعب فهم معنى الكلام، أو يتعذر، أو يقع فيه الغموض واللبس ما لم يحدد هذا المتعلق.

ولعل أوضح مثال على هذا ما رأيناه في شرح ابن الأنباري النص الأول وهو مطلع قصيدة طرفة:

لِخولةَ أطلالٌ ببُرْقَةِ ثَهْمَدِ ظَلِلْتُ بها أبكِي وأبكِي إلى الغَدِ

وفي رواية أخرى مشهورة لعجز البيت: (تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد)، فهل يريد الشاعر أن الأطلال كائنة ببرقة ثهمد؟ أو أنها تلمع مثل باقي الوشم في ظاهر اليد؟ أوغير ذلك من التفسيرات المتعددة التي أوردها ابن الأنباري في شرحه؟ وكلها محتملة. ويعتمد الترجيح فيها على تحديد متعلقات حروف الجر الواردة في البيت — بروايتيه — وهي الباء والكاف واللام. ولذلك حرص الشارح هنا على تتبع متعلق حرف الجر تاركا الخيار للقارىء في تبني الوجه الذي يميل إليه. وكذلك نجده في النص السادس يوضح أن الباء الجارة لفظ (ذي) من قول الحارث بن حلزة:

يَخْلِطُون البَرِيءَ مِنَّا بذِي الذَّنْـ ـبِ ولا يَنْفَعُ الخَلِي الخَلاءُ

تتعلق بالفعل (يخلطون) قبلها. وفي النص السابع يحدد متعلق حرف الجر في وهو الفعل (يوجد). ومثل هذا الاهتمام واضح أيضًا في كل من النصين الثاني والرابع.[٤٨] وأما الأمثلة على حرصه على تحديد متعلق الظرف، فإننا نسوق منها على سبيل المثال: متعلق الظرف (إذا) وهو اسم الفاعل (فاحش) في قول امرىء القيس:

وَجِيدٍ كجِيد الرِّيم بِفَاحِشٍ إذا هي نَصَّتْهُ ولا بِمُعَطَّلِ[٤٩]

فهنا لا بد من بيان متعلق الظرف، لأن قبح الرقبة إنما يظهر في وقت انتصابها. وفي قول طرفة من وصف ناقته أنها:

---

(٤٨) انظر أمثلة أخرى على عنايته بذكر متعلق حرف الجر: ص ص٣٦، ٧٠، ١٨٣، ٢٦٢، ٣٧٤، ٤٣٧ وغيرها.

(٤٩) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٦١.

تُبــارِى عِتَــاقــاً ناجياتٍ وأَتْبَعَتْ وَظِيفــاً وَظِيفــاً فوقَ مَوْرٍ مُعَبَّــدِ

بين ابن الأنباري أن (فوق) متعلق بالفعل (أتبعت).[٥٠] وفي قول عنترة:

حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَــادَمَ عَهْــدُهُ أَقْــوَى وأَقْــفَــرَ بُعْــدَ أمِّ الهَـيْثَمِ

ذكر أن متعلق (بعد) هو الفعل (أقوى)،[٥١] وهكذا يمضي ابن الأنباري معتنيا في إعرابه بذكر متعلقات الظروف.[٥٢]

ومن القضايا المهمة التي يعنى بها المعربون بيان عائد الضمير، سواء في ظهوره أو استتاره، وهو من القضايا الإعرابية التي يقتضيها توضيح المعنى، ذلك أن الخطأ في تقدير مرجع الضمير في النص يغير المعنى المراد، أو يجعله غامضا، أو متعذرا على الفهم؛ ومن هنا وجب تحرّي الدقة في تقدير الضمير، وعوده على صاحبه الذي يعنيه قائل النص. وهذا الأمـر لا يخفى على دارسي العربية، ومع ذلك يوليه ابن الأنباري حقه من العناية، لئلا تلتبس المعـاني التي يشرحها على أحد. ومن هذه المواضع الواضحة التي يذكر فيها عائد الضمير، ماتقدم في شرح النص الأول مما سبق، حيث وضح في إعرابه أن الضمير المستتر في (تلوح) يعود على (الأطلال)، وفي النص الثاني ذكر أن الضمير المتصل في قوله (نعنى به) يعود على (الخطب)، وفي النص السابع بين أن العامل في رفع (ملك) ضمير محذوف تقديره هو، كما بين فيه أن الضمير المتصل في (لديه) يعود على (ما). وتبدو معرفة عائد الضمير أكثر أهمية حيث يكون في السياق بعض الغموض كما في النصوص التالية:

قال زهير بن أبي سلمى:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَحَمَّـلْنَ بِالـعَـلْيَاءِ من فوقِ جُرثُـمِ

ثم قال:

وَوَرَّكْنَ فِي السُّـوَبـانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ عَلَيْهِـنَّ دَلُّ النَّـاعِـمِ الْمُـتَـنَـعِّمِ

---

(٥٠) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص١٥٤.

(٥١) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص٢٩٩.

(٥٢) انـظر مزيداً من الأمثلة: ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص ص٢٧٩، ٣٠٥، ٤٠٨، ٤٥٦، ٤٩٠ وغيرها.

قال ابن الأنباري: «(يعلون) فيه ضمير الظعائن، وتقديره تقدير الحال، فهو في موضع نصب في التأويل، والتقدير: وركن في السوبان عاليات متنه، أي في هذه الحال. و(يعلون) على مثال يدعون ويغزون، وتكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فالواو مع المذكر مزيدة للتذكير والجمع، والواو مع المؤنث أصلية هي لام الفعل، والنون علامة التأنيث والجمع،[٥٣] والضمير هنا يحتاج إلى بيان عائده الذي يعود عليه، وذلك لسببين:

أولهما: احتمال وقوع الإشكال في لفظ (يعلون) لأن الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو إذا أسند إلى نون النسوة يتفق مع مثله الذي يسند إلى واو الجماعة، ولذلك فالإعراب في مثل هذه الحالات يحتاج إلى بيان عائد الضمير.

وثانيهما: أن مرجع الضمير ذكر قبل أربعة أبيات سابقا، فطال الكلام بين الاسم الظاهر ومضمره فلزم البيان. وفي قول لبيد:

فَعَـلاَ فُروعُ الأَيْهُـقَـانِ وأَطْفَلَتْ بالجَلْهَتَينِ ظِبـاؤُهـا وَنَعَـامُهَـا[٥٤]

قد يخفى مرجع الضمير في لفظي (الظباء) و(النعام) فلا بد من توضيحه، فلذلك بين ابن الأنباري أن الضمير فيهما يعود على الجلهة بصيغة المفرد. وفي قول عمرو بن كلثوم:

فَمَا وَجَـدَتْ كَوَجْـدِي أُمُّ سَقْبٍ أَضَـلَّتْـهُ فَرَجَّـعَـتِ الحَنِينَـا

ضمير مستتر بعد الفعلين (أضلت) (ورجعت) وتقديره هي يعود على الأم وقد وضح ابن الأنباري مرجع الضمير في الموضعين بقوله: وفي (أضلت) و(رجعت) ذكر من الأم.»[٥٥]

وإذا كان إعراب المفردات في الجملة يكشف عن علاقة كل كلمة بما قبلها وما بعدها في الجملة الواحدة وبالتالي موقعها في الكلام، فإن إعراب الجمل يكشف عن علاقة كل جملة بما قبلها وما بعدها، وبالتالي فهو لا يقل أهمية عن إعراب الوحدات المفردة، ولذلك فابن الأنباري حين يتتبع إعراب الوحدات المفردة في الجملة، فإنه لا ينسى أن يبين موقع

---

(٥٣) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٤٩.

(٥٤) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٥٢٥.

(٥٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٣٨٥، وانظر أمثلة أخرى على اهتمامه ببيان عائد الضمير ص ص٦٧، ١٠٠، ٢٦٤، ٢٩٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٥٢٥ وغيرها.

الجملة من الإعراب حيثما يرى الحاجة إلى ذلك، وحيث إن الجمل تفسر في إعرابها بمفرد، فهو غالبا ما يقوم بتأويلها إذا تناول إعرابها.

وإذا رجعنا إلى النصوص السابقة ملتمسين إعراب الجمل، نجد أن ابن الأنباري يطبق هذا في النص الرابع، حين يتناول إعراب جملة أن ومعموليها فيقول: «و(أن موضعها رفع «بأغرّك،» ثم يؤولها بمفرد قائلاً: «كأنك قلت: أغرّك مني حبيك،» كما أعرب جملة أن الثانية في هذا النص فقال: «و(أن) الثانية موضعها رفع لأنها منسوقة على (أن) الأولى.» وفي النص السادس يعرب (يخلطون) مرة باعتباره فعلا مضارعا مرفوعا بحرف المضارعة في أوله، ومرة باعتباره جملة، يقول: «(يخلطون): موضعه رفع في اللفظ بالياء، وموضعه في التأويل نصب على الحال،» ثم يؤوله بمفرد قائلاً: «كأنه قال خالطين.» وتأويل الجمل بمفرد حين إعرابها أمر يطلبه توضيح معنى التركيب.

وفي بيت الحارث بن حلزة:

أَمْ عَلَيْنَا جَرَّى إِيادٍ كَمَا قِيـ ـلَ لِطَسْمٍ: أَخُوكُمُ الأَبَّاءُ

يعرب جملة (أخوكم الأباء) فيقول: «والأخ رفع بالأباء، وجملة الكلام اسم ما لم يسم فاعله.»[٥٦] والتأويل بالمفرد هنا واجب، إذ إن نائب الفاعل لا يقع إلا مفردا، وإذا جاء في صورة جملة فهي تنوب عن الفاعل بتأويلها بمفرد، فنائب الفاعل هنا يمكن أن يقدر بلفظ قوي أي كما قيل قول.

وفي قول طرفة:

إِذا الْقَوْمُ قالُوا: مَنْ فَتىً خِلْتُ أَنَّنِي عُنِيتُ فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدِ

يعرب ابن الأنباري جملة أن ومعموليها بأنها سدت مسد مفعولي خال فيقول: «و(أن) كافية من اسم خلت وخبره.»[٥٧] وهكذا يتتبع إعراب الجمل في مواضع أخرى كثيرة من الكتاب.[٥٨]

---

(٥٦) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٤٨٤.

(٥٧) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص١٨٣.

(٥٨) انظر مثلا: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٥٨، ١٠٤، ١٦٣، ٢٠١، ٢٩٣، ٤٦٣، ٤٩٠ وغيرها.

ومن القضايا النحوية التي تتجلى في إعراب النصوص، قضية تقدير المعنى في الإعراب، والهدف من الاهتمام بها هو هدف دلالي، يخدم معنى الكلام لإزالة ما قد يعتريه من غموض، وذلك لأن التقدير يرد الجملة إلى أصلها عن طريق بيان المحذوف، سواءً كان كلمة أو جملة وعن طريق بيان التقديم والتأخير في الجملة، فأركان الجملة في الكلام العربي لاتلزم ترتيبا واحدا جامدا، بل الكلام يقع فيه التقديم والتأخير والحذف والزيادة لأغراض بلاغية، وقد يتغير التركيب من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية وكذا العكس، وكل ذلك قد يسبب خفاء في الفهم على من لا يكون بصيرا بالمعاني الدقيقة، والمقاصد الخفية، والفروق البلاغية، ولذلك يعمد النحويون إلى بيان تقدير الكلام في مثل تلك المواضع، وربما صنعوا ذلك بكثرة في الجمل واضحة المعاني وذلك للتأكيد على بيان الأصل — الذي قرروه — في ترتيب وحدات الجملة العربية. ومثل هذا وذاك واضح في عمل أبي بكر بن الأنباري فيما يتناوله من إعراب الألفاظ والجمل، في شرحه القصائد السبع، ولا أدل على ذلك مما ورد في كل من النصوص الأول والثالث والسادس والعاشر، فإذا رجعنا إلى النص الأول في شرح قول طرفة:

لِخَوْلَـةَ أَطْـلالٌ بِبُرْقَـةِ ثَهْمَـدِ تلوحُ كبـاقِي الوَشْمِ في ظاهرِ اليدِ

نجده يكشف عن تقدير الكلام حين يتعرض إلى ذكر الوجهين الثالث والرابع من الأوجه الإعرابية التي يحتملها البيت، فيذكر في الوجه الثالث أن (أطلال) مبتدأ، وجملة (تلوح) خبرة، واللام والكاف متعلقان بالفعل (تلوح)، والباء متعلق بالأطلال، ويخلص من إعراب هذا الوجه إلى أن تقدير معنى البيت: أطلال ببرقة ثهمد تلوح لخولة كباقي الوشم. وفي الوجه الرابع يرى ابن الأنباري (الأطلال) مبتدأ وشبه الجملة من قوله (كباقي) متعلق بمحذوف صفة للأطلال، والتقدير في هذا الوجه: أطلال تلوح ببرقة ثهمد مثل باقي الوشم لخولة، ولاريب أن هذين الوجهين — وإن خفيا — مما يحتمله معنى النص وإنهما لدليل على مقدرة ابن الأنباري على تحليل المعنى وتقليبه على الأوجه التي يحتملها اعتمادا على الإعراب.

وفي النص الثالث الذي يتناول قول لبيد:

حَتَّـى إذا يَئِسَ الـرُّمـاةُ وأرسَلُوا غُضْفـاً دَواجنَ قافِلاً أعْصَـامُهـا

يذكر فيه وجهين لإعراب الواو في قوله: (وأرسلوا)، أولهما: أنها زائدة، ويحتج لرأيه في زيادتها بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ثم يقدر المعنى في الآية فيقول: «أراد فتحت أبوابها فأقحمت الواو.» والوجه الثاني الذي يورده هو أن الواو حرف عطف، عطف به جملة (أرسلوا) على جملة (يئس الرماة)؛ وأما جواب الشرط فمحذوف والتقدير حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا ظفروا ولحقوا، ثم بين الغرض البلاغي لهذا الحذف وهو معرفة المخاطبين به.

وفي النص العاشر يتعرض لقول طرفة في وصف ناقته:

صُهَابِيَّةُ العُثْنُونِ موجَدَةُ القَرَا بَعِيدةُ وَخْدِ الرِّجلِ مَوَّارَةُ اليدِ

فيعرب (صهابية) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير هي صهابية العثنون، وهكذا يعنى بتوضيح المعنى المقدر في مواضع أخرى كثيرة.(٥٩) والمتأمل في شرح ابن الأنباري يبصر أن المؤلف قد ضمن شرحه بعض العلل النحوية اللطيفة من غير أن يفصل في التعليل بالعويص أو الغوص في التفسير النحوي بالعلل المنطقية المعقدة وإنما هي تعليلات مختصرة واضحة ذات مسيس مباشر بالعلامة الإعرابية، ولذلك فقد يسوغ أن نطلق عليها «العلل الإعرابية.»

ومن أمثلتها ما ذكره في إعراب قول زهير:

فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظِرْ بُيوتًا كثيرةً لَدى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

قال ابن الأنباري: «وموضع (حيث) خفض بلدي... وإنما ضمت وهي في موضع خفض، لأن أصلها حوث، فعدلت عن الواو إلى الياء، وجعلت ضمة الثاء خلفا من الواو.»(٦٠)

ومن التعليلات التي يفسر بها الإعراب ما ذكره في حذف نون مضارع كان المجزوم وذلك في وقفته على بيت طرفة:

وَقَرَّبْتُ بِالقُرْبَى وَجَدِّكَ إنَّهُ مَتى يَكُ أمرٌ للنَّكِيثَةِ أَشْهَدِ

قال ابن الأنباري «و(يك) موضعه جزم بمتى، والأصل فيه يكن، فذهبن النون لكثرة

---

(٥٩) انظر مثلا: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٧٢، ١٨٩، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٦٧، ٤٦٣ وغيرها.

(٦٠) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٧٧.

الاستعمال، وشبهت بالياء والواو والألف، »[٦١] يعني في نهاية الأفعال المضارعة المعتلة المجزومة، فحذفت النون من يكن المجزومة كما تحذف حروف العلة من آخر المضارع المجزوم.

ونجتزىء بمثال أخير على اهتمام ابن الأنباري بالعلل الإعرابية وذلك في وقفته على إعراب (ثاو) في مطلع قصيدة الحارث بن حلزة:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أسماءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنه الثَّوَاءُ

قال: «و(ثاو) خفض برب، أصله ثاوي فاستثقلت الكسرة في الياء فألقيت، وأسقطت الياء لسكونها وسكون التنوين.»[٦٢]

والواضح من هذه الأمثلة أن العلل الإعرابية مقصودة عند ابن الأنباري، يسوقها لتفسير ما يعتري العلامة الإعرابية من خروج على المعتاد لسبب طارىء في حالات معينة. ومثل هذه العلل كثيرة في الكتاب وإنما اكتفينا بتلك الأمثلة لضيق المقام.[٦٣]

ولما كان القصد من الإعراب هو الإبانة عن المعاني وتوضيحها، فإن هذه المعاني تختلف تبعا للاحتمالات الإعرابية في الكلمة المفردة أو الجملة. وقد يحتمل الكلام وجها واحدا من الإعراب، وهو الغالب الذي يظهر فيه المعنى جليا، وقد يحتمل أكثر من وجه، وعندئذ لا سبيل إلى بيان المعنى إلا بتحديد الوجه الإعرابي. ولذلك كثيرا ما وقف ابن الأنباري في شرحه على الأوجه الإعرابية المختلفة، مفسرا إعرابه في أغلب الحالات، أو محجما عن التفسير أحيانا، ومفصلا عن عرض الأوجه، أو مقتصرا على ذكرها ذكرا عابرا. ولو رجعنا إلى شرح النصوص التي اقتبسناها سابقا لبيان منهجه، لتحقق لنا صدق هذا كله، ، ففي النص الأول يعرض لنا ابن الأنباري أربعة أوجه في إعراب البيت، مفسرا كل وجه بذكر القاعدة النحوية فيه، وبتوضيح المعنى المقدر الذي يحتمله الوجه، يقول: و(الأطلال) يرتفع باللام، و(خولة) مخفوضة باللام، ونصبت لأنها لا تجرى، و(تلوح) صلة (الأطلال)، وما فيه يعود على (الأطلال)، والباء في قوله (ببرقة) والكاف صلتان لتلوح.

---

(٦١) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص٢٠٥.

(٦٢) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص٤٣٤.

(٦٣) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص ص١٠، ٣٨، ١٨٥، ١٩٣، ٣٣٢، ٥٧١ وغيرها.

وفيه وجه ثانٍ: وهو أن يرتفع (الأطلال) باللام، وتكون الباء صلة للأطلال، ويكون (تلوح) في موضع نصب على الحال، من الذكر الذي في الباء من (الأطلال)، لو صرفته إلى الكاف لكان نصبا، فقلت: لائحة، إلا أن (تلوح) يرتفع بالتاء، والكاف صلة لتلوح منصوبة به.

وفيه وجه ثالث: وهو أن يرتفع (الأطلال) بما عاد من (تلوح)، ويكون اللام والكاف صلتين لتلوح، والباء صلة (الأطلال)، وتقدير البيت: أطلال ببرقة ثهمد لخولة كباقي الوشم.

وفيه وجه رابع: وهو أن يرتفع (الأطلال) بالكاف، ويرتفع الكاف بالأطلال، ويكون الباء صلة (تلوح)، و(تلوح) في صفة (الأطلال)، فاللام صلة الكاف، وتقدير البيت: أطلال تلوح ببرقة ثهمد، مثل باقي الوشم لخولة.»[٦٤]

ولا ريب أن هذا العرض التحليلي من الشارح يعكس بوضوح أثر تعدد الوجوه الإعرابية في اختلاف المعنى، وأن كل الاحتمالات التي ذكرها تلقى قبولا في فهم المعنى.

وفي موضع آخر نرى ابن الأنباري يذكر سبعة أقوال لأربعة أوجه محتملة في نصب لفظ (وقوفا) من قول امرىء القيس:

وُقُوفًا بِها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم يَقولون لا تَهْلِكْ أسىً وَتَجَمَّلِ

وقد وقف ابن الأنباري على هذه الأوجه وقفة متأنية، بين فيها أقوال الأئمة، مبتدئا بمذهب الكوفيين، ومفردا من بين آرائهم رأي شيخه أبي العباس ثعلب، ثم آراء بقية النحويين وأقوالهم، من غير أن يعزوها إليهم، بل مكتفيا بقوله: «وقال بعض النحويين،» أو «وقال آخرون،» أو «وقال بعضهم،» أو «قال بعض أهل اللغة.» وقد حلل هذه الأقوال التي تمثل الأوجه المختلفة تحليلا جيدا، وخطّأ بعضها، ولكنه لم يرجّح شيئا منها. والأقوال التي ذكرها أبوبكر جاءت على النحو التالي:

١ ـ قول أصحاب أبي العباس ثعلب وهم الكوفيون: إن (وقوفا) منصوب على القطع من (الدخول فحومل فتوضح فالمقراة). والقطع عندهم مصطلح يكاد يرادف الحال

---

(٦٤) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٣٣-١٣٤.

عند البصريين. وقد استعمله ابن الأنباري بهذا المعنى وبمعان أخرى في مواضع عدة من شرحه.

٢ ـ قول ثعلب: إنه منصوب على المصدر لقفا، والتقدير عنده: قفا كوقوف صحبي عليّ مطيّهم.

٣ ـ قول بعض النحويين: إنه نصب على القطع من الهاء التي في (نسجتها)، كما تقول: مررت بها جالسا أبوها، فتنصب (جالسا) على القطع من الهاء.

٤ ـ قول آخرين من النحاة: إنه نصب على الحال مما في (نبك)، والتقدير عندهم: قفا نبك في حال وقوف صحبي عليّ مطيّهم.

٥ ـ قول بعض النحويين أيضا: إنه نصب على الحال مما في (يقولون)، والتقدير عندهم: يقولون لا تهلك أسى وتجملْ في حال وقوف صحبي عليّ مطيّهم، وقد خطأ أبوبكر هذا القول، لأن فيه عود الضمير في (يقولون) على متأخر لفظا، وهو الصحب وهذا لا يجوز.

٦ ـ قول بعضهم: إنه نصب على الوقت، كأنه قال وقت وقوف صحبي، كما تقول العرب خرجنا خروجكم.

٧ ـ قول بعض أهل اللغة: إنه منصوب على القطع بتقدير: بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي، فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع.[٦٥]

ويتبين من الأقوال السابقة أن (وقوفا) يمكن إعرابه حالا على معظم التخريجات السابقة، أو يعرب منصوبا على المصدر، أو على الظرفية. ولا شك أن هذا العرض المفصل من قبل ابن الأنباري لمختلف الأقوال يعكس سعة علمه بالتخريجات النحوية.

هذا ويكثر في الكتاب ذكر وجهين من الإعراب، ونجد مثاله في النص الثالث حيث ذكر وجهين في إعراب الواو،[٦٦] وفي النص الخامس حيث ذكر وجهين في إعراب (عنتر): «فتح الراء وضمها؛ من فتحها قال: أراد الترخيم يا عنترةُ، ثم أسقط التاء، وترك الراء على

---

(٦٥) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص٢٤.

(٦٦) تقدم الكلام على الوجهين.

فتحها، لأنه يطالب التاء. ومن قال: عنترُ ضم الراء، لأنها منادى مفرد.»[٦٧] وفي النص التاسع ذكر روايتين في لفظ (مسحج)، إحداهما بالرفع والأخرى بالنصب، ثم فسرهما بذكر الوجه الإعرابي في كل رواية،[٦٨] وفي النص العاشر أتى بوجهين في إعراب كل من (الموجدة) و(البعيدة) و(الموارة)،[٦٩] وهكذا في مواضع كثيرة من الكتاب،[٧٠] وكلها تدل على براعة الشارح وسعة علمه بقواعد العربية ومذاهب الخلاف فيها.

والحقيقة أن هذا التعدد في الأوجه الإعرابية كثيرا ما يكون مرتبطا بالرواية، ولذلك فلا بد أن يكون الشارح الذي يتصدى للشعر الجاهلي على دراية تامة بالروايات المختلفة المنقولة في كل بيت. وهذا يفسر سبب اهتمام الشرّاح بالرواية، كما يظهر هذا الاهتمام من جانب آخر، وهو أن كثيرا من أبيات المعلقات شواهد نحوية في إحدى رواياتها، ولا يصح الاستشهاد بالبيت إلا بتلك الرواية، فإذا لم تثبت الرواية بطل الاحتجاج. ولذلك فلا عجب من أن نجد أبابكر عظيم الاهتمام بالرواية في كتابه.[٧١] وابن الأنباري المعروف بسعة حفظه، وبخاصة في شواهد العربية،[٧٢] قد يسوق بعض الشواهد التي يحتج بها في إعرابه،

---

(٦٧) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٣٦٠.

(٦٨) تقدم إعراب لروايتين.

(٦٩) تقدم إعراب الوجهين.

(٧٠) انظر مزيدا من الأمثلة: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٩٢، ٢١٥، ٢٢١، ٣٧٢، ٥٢١ وغيرها.

(٧١) انظر مثلا: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٢٥، ٧٣، ١٤٦، ١٩١، ٢٦٣، ٣٢٠، ٤٠٠، ٤٣٤، ٥٢٥، ٥٦٤ وغيرها.

(٧٢) قال عنه الذهبي: «إنه كان من أفراد الدهر في سعة الحفظ»، انظر: شمس الدين الذهبي، *تذكرة الحفاظ* (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٦م)، جـ٣، ص٨٤٢؛ وقيل عنه إنه كان آية من آيات الله في الحفظ. انظر: الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣١م)، جـ٣، ص١٧٤؛ وياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، جـ٧، ص٧٣؛ وأبوالحسين محمد وابن أبي يعلى، *طبقات الحنابلة*، طبعة محمد حامد فقي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د. ت.)، جـ٢، ص٧٠، ومحمد النابلسي، *مختصر طبقات الحنابلة*، تصحيح أحمد عبيد، (دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٥٠هـ)، ص٣٢٨.

وقد يستطرد أحيانا في إعراب شواهد الاحتجاج على نحو ما صنع في النص الرابع، حيث احتج لبيان إعرابه بثلاثة شواهد من الشعر متصديا لإعراب بعضها. ونجده كذلك يحتج في النص الخامس بشيء من الشعر، وفي الثالث يحتج بآية. وهكذا نقع على العديد من الشواهد النحوية في إعراب ابن الأنباري.(٧٣) وأما إذا تتبعنا شرحه عامة، سواء ما كان متعلقا بالإعراب أم بغيره، فالكتاب كله شواهد إذ لا تكاد صفحة منه تخلو من شاهد أو أكثر من شواهد العربية.

ونختم هذه الجولة في الإعراب من شرح ابن الأنباري بالتعرف على مذهبه النحوي الذي يعتمده في إعرابه. وابتداء نقرر أنه لا يخفى على الناظر في الكتاب أن مؤلفه يتعصب للمذهب الكوفي، وهذا ثابت من خلال أمرين واضحين كل الوضوح، أولهما تبنيه آراء الكوفيين، وتقديمها على آراء غيرهم، مع كثرة الاستشهاد بأقوال أئمة المذهب الكوفي؛ وثانيهما: اعتماده المصطلح الكوفي في بيان الإعراب.

فأما الأمر الأول: فنجد دليله فيما سبق بيانه من اعتباره المضارع مرفوعا بحرف المضارعة. وفي النص الثالث يتبنى ابن الأنباري المذهب الكوفي في مسألة زيادة الواو في جواب الشرط إذا كان جملة فعلية، على نحو ما سبق بيانه، ولكنه في مقابل ذلك يذكر رأي البصريين ويوضحه إلا أنه لا يعزوه إلى أحد منهم، بل يكتفي بقوله، «وقال بعض النحويين.» ثم يذكر رأيهم، وقد جرت عادته كذلك في عدة مواضع من الكتاب.

وفي إعراب لفظ (أسىً) من قول امرىء القيس:

وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك أسىً وتجمل

يقول ابن الأنباري: «ونصب (أسىً) على المصدر، لأن قوله: لا تهلك في معنى لا تأس، فكأنه قال: لا تأس أسى، هذا قول الكوفيين. وقال البصريون: نصب (أسىً) لأنه مصدر وضع موضع الحال، والتقدير عندهم: لا تهلك آسيا. أي حزينا.»(٧٤) فهو هنا يقدم رأي

---

(٧٣) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، انظر ص ص٧٥، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٨ وغيرها.

(٧٤) ابن الأنباري، شرح *القصائد السبع*، ص٢٥.

الكوفيين ويفسره وكأنه القول الذي يتبناه. وتأمل قوله معلقًا على رأي البصريين: «والتقدير عندهم.» وكلمة عندهم لا يوردها في تعليقاته على آراء الكوفيين. وقد يحتج ابن الأنباري لوجه إعرابي، قد لا يسلم من التعقيد مقدما إياه على الإعراب البصري الميسر، وذلك تطلباً لرأي الكوفيين وخلافا لرأي البصريين على نحو ما يعرب عبارة (أيها الليل) من قول امرىء القيس:

أَلَا أيُّها الليلُ الطَّويلُ ألا انْجَلِي بِصُبْحٍ، وما الإصبَاحُ فيكَ بأَمْثَلِ

فيقول: «و(أي) مرتفع لأنه منادى مفرد، و(الليل) مرتفع على الاتباع لهذا، لأن الأصل فيه ألا أي هو هذا الليل، و(الطويل) نعت لليل.»[٧٥] ثم يفصل في ما تبناه من إعراب الكوفيين مستشهداً بأقوال وأمثلة شيخهم الفراء. ثم يذكر رأي البصريين موجزا وخاليا من التعليقات، فلا تمثيل عنده لمذهبهم ولا احتجاج ولا شرح، اللهم إلا تخصيصه رأي المازني البصري بتفسير عابر، وكل ما ذكره في ذلك هو أن «(الليل) صفة لأي لازمة. ويجوز في قول المازني ألا أيها الليل الطويل، بالنصب، على الرد على الأصل، أي أصل النداء، وأصل النداء نصب.»[٧٦] ومما يسترعي الاهتمام في استشهاد ابن الأنباري بقول المازني أنه يستخدم مصطلحا كوفيا وهو (الرد) ويقابله (البدل) عند البصريين وهو بهذا يذكر قول المازني دون أن ينقل عنه مصطلحه النحوي، بل اعتمد في ذلك على مايرادفه عندالكوفيين. ويبدو أن مصطلح (الرد) عند ابن الأنباري والكوفيين أوسع من أن يقصر على البدل، فهو يشمل العطف والنعت، فكأنه يساوي الاتباع، وحجة ذلك قوله في شرح قول امرىء القيس:

أَلَا ربَّ يومٍ لك مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولا سيَّما يومٌ بِدارةَ جُلْجُلِ
ويوم عقَرتُ للعذارَى مَطِيَّتِي فَيا عجباً من كورِهَا المُتَحمَّلِ

«(اليوم) موضعه رفع على الرد على (اليوم) الذي بعد (سيما)، إلا أنه نصب في اللفظ، لأنه مضاف غير محض.»[٧٧]

---

(٧٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٧٧.

(٧٦) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٧٨.

(٧٧) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٣٣-٣٤ وانظر ص١٨٢.

واستعمل الفراء هذا المصطلح في العطف عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾، فقال: «معناه ومن المشركين، ولو كانت (المشركون) رفعا مردودة على الذين (كفروا) لكان صوابا.» واستعمله في النعت، فقال في إعراب (محدث) من قوله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٧٨]: «ولو كان المحدث رفعا أو نصبا لكان صوابا؛ النصب على الفعل. . . والرفع على الرد على تأويل الذكر، لأنك لو ألقيت (من) لرفعت الذكر.»[٧٩]

واستعمله أيضا بمعنى البدل، فقال في قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾: «نصب مردودة على الملة،»[٨٠] يعني بدلا من (ملة) في قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾. هذا وقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من هذا حيث بدا له أن هذا المصطلح يقابل التابع بصفة عامة.[٨١]

ونسوق نصا آخر يؤكد حرص ابن الأنباري على المذهب الكوفي وتعصبه له، وذلك في وقفته على ناصب الفعل المضارع المسبوق باللام، وقد ورد شاهده في قول امرىء القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

قال «و(يبتلي) في موضع نصب بلام كي، والتقدير لكي يبتلي، قال الله عز وجل: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾، فيطفئوا نصب بلام كي والتقدير كي يطفئوا. وقال البصريون يبتلي نصب بإضمار أن والتقدير عندهم لأن يبتلي، وكذلك يتأولون قول الله عز وجل ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾ يزعمون أن التقدير يريدون لأن يطفئوا.»[٨٢]

---

(٧٨) سورة الأنبياء، آية ٢.

(٧٩) أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، *معاني القرآن* (بيروت: دار صادر، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م)، جـ٢، ص ص١٩٧-١٩٨.

(٨٠) الفراء، *معاني القرآن*، جـ١، ص٨٢.

(٨١) عبدالله الخثران، *مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها* (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ص ص٣٨، ٢٧.

(٨٢) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٧٥.

وتأمل مرة أخرى قوله «والتقدير عندهم» وقوله «يزعمون أن التقدير. . .» في مقابل تعليقه المباشر على رأي الكوفيين بقوله «والتقدير لكي يبتلى.» كما أن «يزعمون» لفظ فيه شك وإعراض عن المذهب البصري الذي يؤخر ذكره بعد عرض المذهب الكوفي. وعلى كل حال فناصب المضارع المسبوق باللام من المسائل الخلافية المعروفة.[٨٣] ولعل تعليل الكوفيين أظهر من تعليل البصريين لأن اللام الباقية في الفعل أكثر لزوما «بكي» منه بأن، فصار كالجزء من (كي) فحذفت (كي) وبقيت اللام دلالة على حذفها. و(كي) لا يتصل بها من الحروف غير اللام. وأما (أن) فيتصل بها اللام والباء وفي وعلى وغيرها. ويتبين من النصوص السابقة شدة ميل ابن الأنباري إلى الكوفيين، وتعصبه لهم أثناء تناوله الإعراب، وهو يشرح القصائد السبع.[٨٤]

وأما الأمر الثاني الذي يؤكد مذهبه الكوفي، فهو المصطلحات النحوية التي يعتمدها في إعرابه، ولا يكلفنا إثبات ذلك كبير عناء، فالكتاب مليء بالمصطلحات الكوفية التي يتعصب لها المؤلف دون مايقابلها من المصطلحات البصرية، مع أنه استخدم مصطلحات بصرية في مواضع قليلة ليست بخافية في كتابه. ومن المصطلحات الكوفية التي مرت بنا في النصوص العشرة السابقة مصطلح النعت، وقد مر في النصين السابع والعاشر، ويقابله عند البصريين الصفة. ومصطلح النسق مر ذكره في النصوص الثاني والثالث والرابع والخامس، ويقابله عند البصريين العطف. ومصطلح الإجراء وما يجري وما لا يجري للمصروف والممنوع من الصرف، وقد ورد في النص الأول. ومن مصطلحات الكوفيين الواردة في الكتاب: التفسير[٨٥] للتمييز، والترجمة[٨٦] والرد[٨٧] مصطلحان عند الكوفيين بمعنى البدل،

---

(٨٣) أبوالبركات الأنباري، *الإنصاف*، ص٥٧٥ ومابعدها.

(٨٤) انظر أمثلة أخرى: ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٤٣، ٢٦٩، ٢٩٧، ٤٥٨ وغيرها.

(٨٥) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٣٠٦.

(٨٦) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٠٧.

(٨٧) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٣٤، ٧٨.

والكناية والمكنى[٨٨] للضمير، والدائم أو الفعل الدائم[٨٩] لاسم الفاعل، والجحد[٩٠] للنفي، والقطع[٩١] الحال، ولا التبرئة[٩٢] ويقابلها عند البصريين لا النافية للجنس، والضمير المجهول لضمير الشأن، والخفض[٩٣] للجر أو البناء على الكسر، والفعل الواقع وغير الواقع[٩٤] ويقابله عندهم المتعدي واللازم.

ونضيف إلى ما سبق دليلا ثالثا على الوجهة الكوفية التي يسلكها ابن الأنباري في إعرابه، وهذا الدليل هو كثرة نقوله عن الكوفيين، وبخاصة أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح، أستاذ أبيه، وقد نقل عنه ابن الأنباري في شرحه كله مائة واثنتى عشرة مرة، ثم نجده ينقل عن أبي زكريا الفراء إمام الكوفيين في ثلاثة وتسعين موضعا، ونقل عن يعقوب بن السكيت تسعا وسبعين مرة، كما نقل في مواضع كثيرة عن أعلام آخرين من الكوفيين، أمثال أستاذه أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي الحسن الكسائي، وأبي الحسن الطوسي وغيرهم. ولكن هذا لم يمنعه من النقل عن البصريين أيضا، أمثال أبي سعيد الأصمعي، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي عمرو الشيباني وغيرهم.

وبعد فلا غرو أن يذهب ابن الأنباري في إعرابه — وهو يطبق قواعد العربية على النصوص الجاهلية — مذهبا كوفيا، فقد خلع عليه قديما لقب «الإمامة» في نحو الكوفيين،[٩٥] بل قال عنه سميه الأنباري: «إنه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو

---

(٨٨) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص٢٤، ٩٤.

(٨٩) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص١٣٤.

(٩٠) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٥٣.

(٩١) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٤.

(٩٢) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٨٨.

(٩٣) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص ص١٠٦، ١٠٧.

(٩٤) ابن الأنباري، *شرح القصائد السبع*، ص٢٨٧.

(٩٥) الصفدي، *الوافي بالوفيات*، باعتناء س. دريغ (دمشق: المطبعة الهاشمية، ١٩٥٩م)، جـ٤، ص٣٤٤.

الكوفيين، »[٩٦] كما صنّفه القدماء من مؤلفي كتب التراجم في طبقات الكوفيين، وأضافوا إلى اسمه لقب الكوفي.[٩٧]

ولقد تبين لنا مما سبق أن ابن الأنباري لا يكاد يستغني عن الاعتماد على الإعراب في بيان معاني الشعر، بل هو أساس في مادة شرحه. وكثيرا ما خفي المعنى ولم يظهر إلا بالإعراب، وهذا يؤكد لنا أن الإعراب في العربية يخدم علم الدلالة خدمة مباشرة، فلقد رأينا كيف تتباين المعاني باختلاف الأوجه الإعرابية، وبتعدد مرجع الضمير في كثير من الأحيان، وكذا احتمال تعدد متعلق الجار والظرف في كثير من النصوص. وتبين لنا أهمية إعراب الجمل في الكشف عن علاقات الجمل بعضها ببعض، فالجمل تحمل المعاني وإذا خفيت الروابط بينها خفي المعنى ووقع اللبس. ورأينا أن الإعراب يكشف المحذوف والمستتر والمقدم والمؤخر من الألفاظ والجمل وفقا لقواعد العربية، وكل ذلك من أجل الإبانة عن المعاني ودفع الغموض عنها.

وبالإضافة إلى ذلك تمثل لنا بوضوح دور الإعراب التطبيقي على قواعد العربية نحوا وصرفا مما يهيىء للدارسين شواهد الاحتجاج، وبخاصة عندما يكون التطبيق موجها إلى الشعر الجاهلي. وقد وقف كتاب أبي بكر ابن الأنباري مثالا ظاهرا على هذا، ولاسيما أنه كوفي شديد التمسك بمذهبه النحوي، ولذلك ضمّن كتابه تطبيقات واسعة للنحو الكوفي على المعلقات، وذلك مما لا نظفر به في كتب النحو إلا نادرا، لندرة ما وصل إلينا من مؤلفات الكوفيين.

---

(٩٦) أبوالبركات الأنباري، *نزهة الألباء*، ص٣٦٤؛ وياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، جـ٧، ص٧٣.

(٩٧) ابن النديم، *الفهرست*، ص٨٢؛ وأبوبكر الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين*، ص٧١.

Iᶜrāb in *Sharḥ al-Qaṣā'id al-Sabᶜ al-Ṭiwāl al-Jāhiliyyāt* of Ibn al-Anbārī: A Descriptive Study

Ali Mohammad al-Madani
Assistant Professor, Department of Arabic & Islamic Studies, College of Arts, University of Bahrain, State of Bahrain

Abstract. The importance of the *iᶜrāb* of texts appears in two ways. First: clarification of meaning by which it serves semantics. When reading Ibn al-Anbārī's work, it seems that the meaning of texts cannot be clear in some way unless *iᶜrāb* has been incorporated. This was the reason which led Ibn al-Anbārī to rely heavily on *iᶜrāb* in order to convey the unknown meaning of poetry. This study is devoted to the importance of *iᶜrāb* as a means of clarification of his commentary on the *muᶜallaqāt*. Second: syntactical and morphological application of Arabic grammar which brings out, for researchers, much reliable grammatical evidence (*shāhids*) from classical Arabic poetry. Therefore, this work is concerned with applied grammar as reflected by Ibn al-Anbārī's commentary on the *muᶜallaqāt*.